وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 07 December, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يرتفع لأعلى مستوى في أسبوعين وسط آمال خفض «الفائدة»

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط بنحو 1 %، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، مسجلةً أعلى مستوى لها في أسبوعين، مدعومةً بتوقعات متزايدة بخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لأسعار الفائدة هذا الأسبوع، مما قد يعزز النمو الاقتصادي والطلب على الطاقة، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين الجيوسياسي التي قد تحد من إمدادات روسيا وفنزويلا.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 49 سنتًا، أو 0.8 %، لتستقر عند 63.75 دولارًا للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 41 سنتًا، أو 0.7 %، ليستقر عند 60.08 دولارًا.

كانت هذه أعلى مستويات إغلاق لكلا الخامين القياسيين منذ 18 نوفمبر. وخلال الأسبوع، ارتفع خام برنت بنحو 1 %، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 3 %، مسجلاً بذلك ثاني مكسب أسبوعي على التوالي لكلا العقدين.

استوعب المستثمرون تقرير التضخم الأميركي، وأعادوا تقييم توقعاتهم بخفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة في اجتماعه يومي 9 و10 ديسمبر. وارتفع إنفاق المستهلك الأميركي بشكل معتدل في سبتمبر بعد ثلاثة أشهر متتالية من المكاسب القوية، مما يشير إلى فقدان الزخم في الاقتصاد بنهاية الربع الثالث، حيث أدى ضعف سوق العمل وارتفاع تكلفة المعيشة إلى كبح الطلب. وتوقع المتداولون احتمالًا بنسبة 87 % أن يخفض الاحتياطي الفيدرالي تكاليف الاقتراض بمقدار 25 نقطة أساس الأسبوع المقبل.

على صعيد منفصل، أجرى كبار المسؤولين الصينيين والأميركيين اتصالًا هاتفيًا يوم الجمعة لمناقشة التجارة، بما في ذلك الجهود الجارية لتطبيق اتفاق لإنهاء حربهما التجارية. وفي أخبار تجارية أخرى، صرّح الرئيس الأميركي دونالد ترمب بأنه سيلتقي بزعماء المكسيك وكندا لمناقشة قضايا التجارة يوم الجمعة بعد اجتماعهم في واشنطن لحضور قرعة كأس العالم 2026.

وأي محادثات من شأنها تخفيف التوترات التجارية بين الولايات المتحدة ودول أخرى، من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي والطلب على الطاقة. كما ركز المستثمرون على الأخبار الواردة من روسيا وفنزويلا لتحديد ما إذا كانت إمدادات النفط من دولتي أوبك+ والخاضعتين للعقوبات ستزداد أم ستنخفض في المستقبل. أسهم فشل المحادثات الأميركية في موسكو في تحقيق أي تقدم يُذكر بشأن الحرب في أوكرانيا في ارتفاع أسعار النفط حتى الآن هذا الأسبوع.

وقال تاماس فارغاس، محلل سوق النفط لدى بي في إم: "يُوفر عدم إحراز تقدم في محادثات السلام الأوكرانية خلفية إيجابية، ولكن من ناحية أخرى، يُوفر إنتاج أوبك المرن دعمًا سلبيًا. وهاتان القوتان المتعارضتان تجعلان

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التداول هادئًا على ما يبدو".
في وقت، أفادت مصادر أن مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي تجريان محادثات لاستبدال سقف سعر صادرات النفط الروسية بحظر كامل على الخدمات البحرية، في محاولة لخفض عائدات النفط التي تُسهم في تمويل حرب روسيا في أوكرانيا. وأي اتفاق من شأنه رفع العقوبات عن روسيا، ثاني أكبر منتج للنفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة، قد يزيد من كمية النفط المتاحة للأسواق العالمية.

تُصدر روسيا أكثر من ثلث نفطها عبر ناقلات غربية -معظمها إلى الهند والصين- باستخدام خدمات الشحن الغربية. سيُنهي الحظر هذه التجارة، التي تتم في الغالب عبر أساطيل دول الاتحاد الأوروبي البحرية، بما في ذلك اليونان وقبرص ومالطا.

يُشحن ثلثا النفط الروسي المُصدّر الآخران عبر أسطول من مئات الناقلات العاملة خارج نطاق الرقابة والمعايير البحرية الغربية، والمعروف باسم "أسطول الظل". ستحتاج روسيا إلى توسيع هذا الأسطول إذا فرضت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي حظرًا على الخدمات البحرية.

وأفادت مصادر أن الحظر قد يكون جزءًا من حزمة عقوبات الاتحاد الأوروبي التالية ضد روسيا، والمقرر فرضها في أوائل عام 2026. يرغب الاتحاد الأوروبي، المؤلف من 27 دولة، في الموافقة على الحظر بالتزامن مع اتفاقية أوسع لمجموعة السبع قبل اقتراح الحظر ضمن الحزمة.

وأضافت المصادر أن مسؤولين بريطانيين وأميركيين يضغطون على الفكرة في الاجتماعات الفنية لمجموعة السبع. وأي قرار أميركي نهائي سيعتمد على أساليب الضغط التي تختارها إدارة الرئيس دونالد ترمب وسط محادثات السلام الجارية التي تتوسط فيها بين أوكرانيا وروسيا.

وفي حين أن مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي خفضا وارداتهما من النفط الروسي بشكل شبه كامل منذ عام 2022، فإن الإجراء الجديد سيمثل أقرب ما وصلا إليه من حظر كامل على التعامل مع النفط الخام والوقود الروسيين، ليس فقط على مستوى الواردات، ولكن أيضًا على مستوى النقل والخدمات البحرية.

فرضت مجموعة الدول السبع الكبرى سقفًا سعريًا للنفط الروسي في عام 2022 بعد غزو روسيا لأوكرانيا للحد من دخل الكرملين، مع السماح لدول أخرى بشراء النفط الروسي باستخدام الخدمات الغربية - ولكن بشرط أن يدفع المشترون لروسيا أقل من سقف السعر المحدد.

لتجنّب تداعيات الأزمة، أعادت روسيا توجيه معظم نفطها إلى آسيا على متن سفنها الخاصة، والتي خضع العديد منها لعقوبات غربية منذ ذلك الحين. هذه السفن قديمة، وملكيتها غامضة، وتبحر دون تغطية تأمينية غربية.

جادلت إدارة الرئيس الأميركي السابق جو بايدن بأنه إذا أنفقت روسيا المزيد من الأموال على ناقلات النفط، فسيكون لديها أموال أقل لشن الحرب في أوكرانيا. بينما كانت إدارة ترمب أكثر تشككًا بشأن سقف الأسعار، ورفضت دعم بريطانيا والاتحاد الأوروبي وكندا عندما وافقت على خفض سقف سعر النفط الخام من 60 دولارًا للبرميل إلى 47.6 دولارًا للبرميل في سبتمبر 2025.

صدّرت روسيا 44 % من نفطها في ناقلات تابعة لأسطول النفط الخام الخاضع للعقوبات في أكتوبر، وفقًا لتحليل أجراه مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف المستقل ومقره فنلندا. أبحر حوالي 18 % من النفط في ناقلات تابعة لأسطول النفط الخام غير الخاضعة للعقوبات، بينما نقلت

أنقر هنا للرجوع للأعلى

نـاقلات النفـط المرتبطـة بـدول مجموعـة السـبع والاتحـاد الأوروبي وأستراليـا 38 % مـن النفـط الـروسي.

يضـم الأسـطول الإجمـالي الـذي يعمـل بالنفـط الخاضـع للعقوبـات مـن روسـيا وإيـران وفنزويلا 1423 ناقلـة، منهـا 921 ناقلـة تخضـع لعقوبـات أميركيـة أو بريطانيـة أو أوروبيـة، وفقًـا لشـركة لويـدز ليسـت إنتليجنـس، المتخصصـة في البيانـات البحريـة.

في وقـت، عـرض الرئيـس الـروسي فلاديـمير بـوتين، في أول زيـارة لـه إلى نيودلهـي منـذ غـزو روسـيا لأوكرانيـا عـام 2022، يـوم الجمعـة علـى الهنـد إمـدادات وقـود متواصلـة، ممـا أثـار رد فعـل حـذرًا حتـى مـع اتفاقـه مـع رئيـس الـوزراء الهنـدي نارينـدرا مـودي علـى توسـيع العلاقـات التجاريـة والدفاعيـة.

وأفـادت مصـادر تجاريـة مطلعـة بـأن شـركتي التكريـر الحكوميـتين "إنديـان أويـل كـورب"، و"بهـارات بتروليـوم كـورب" قـد قدمتـا طلبـات شـراء لشـهر ينايـر لتحميـل النفـط الـروسي مـن موردين غير خاضعين للعقوبـات، وذلـك في ظـل اتسـاع الخصومـات.

وأعلـن مركـز الطـوارئ المحلـي يـوم الجمعـة أن هجومًـا بطائـرة مسـيرة أوكرانيـة تسـبب في حريـق في ميناء تيمرايـوك الـروسي علـى بحـر آزوف. يتعامـل ميناء تيمرايـوك مـع غـاز البـترول المسـال والمنتجـات النفطيـة والبتروكيميائيـة، بالإضافـة إلى الحبـوب وغيرهـا مـن السـلع الغذائيـة السـائبة.

كمـا تسـتعد الأسـواق لتوغـل عسـكري أميركي محتمـل في فنزويلا بعـد أن أكـد ترمـب مجـددًا أن الولايـات المتحـدة سـتبدأ في اتخـاذ إجـراءات لوقـف تجـار المخـدرات الفنزوييـين علـى البـر "قريبًـا جـدًا". وأشـارت شـركة "ريسـتاد إنرجـي" في مذكـرة إلى أن مثـل هـذه الخطـوة قـد تعـرض إنتـاج فنزويلا مـن النفـط الخـام، والبالـغ 1.1 مليـون برميـل يوميًـا، والـذي يذهـب معظمـه إلى الـصين، للخطـر.

مـن جانـب أخـر، أعلنـت شـركة بيكـر هيـوز لخدمـات الطاقـة في تقريرهـا الصـادر يـوم الأربعـاء، والـذي يحظـى بمتابعـة وثيقـة، أن شـركات الطاقـة الأميركيـة خفضـت الأسـبوع الماضي عـدد منصـات النفـط والغـاز الطبيعـي العاملـة، لأول مـرة منـذ أربعـة أسـابيع، حيـث انخفضـت إلى أدنى مسـتوى لهـا في أربـع سـنوات.

انخفـض عـدد منصـات النفـط والغـاز، وهـو مـؤشر مبكـر علـى الإنتـاج المسـتقبلي، بمقـدار 10 منصـات ليصـل إلى 544 منصـة في الأسـبوع المنتهـي في 26 نوفـمبر، وهـو أدنى مسـتوى لـه منـذ سـبتمبر. أصـدرت بيكـر هيـوز، التي عـادةً مـا تصـدر عـدد منصاتهـا في أميركا الشـمالية يـوم الجمعـة، هـذا التقريـر قبـل يومين مـن موعـده بسـبب عطلـة عيـد الشـكر في الولايـات المتحـدة يـوم الخميـس.

وأعلنـت شـركة بيكـر هيـوز أن عـدد منصـات النفـط انخفـض بمقـدار 12 منصـة ليصـل إلى 407 منصـات، وهـو أدنى مسـتوى لـه منـذ سـبتمبر 2021، بينمـا ارتفعـت منصـات الغـاز بمقـدار 3 منصـات ليصـل إلى 130 منصـة، وهـو أعلـى مسـتوى لـه منـذ يوليـو 2023. في تكسـاس، أكبر ولايـة منتجـة للنفـط والغـاز، انخفـض عـدد منصـات النفـط والغـاز بمقـدار 8 منصـات ليصـل إلى 226 منصـة، وهـو أدنى مسـتوى لـه منـذ يوليـو 2021. وانخفـض عـدد منصـات النفـط والغـاز بنحـو 5 % في عـام 2024 و20 % في عـام 2023، حيـث دفـع انخفـاض أسـعار النفـط والغـاز في الولايـات المتحـدة خـلال العـامين الماضيين شـركات الطاقـة إلى التركيـز بشـكل أكبر علـى تعزيـز عوائـد المسـاهمين وسـداد الديـون بـدلاً مـن زيـادة الإنتـاج.

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعـلى

على الرغم من أن المحللين توقعوا انخفاض أسعار النفط الخام الأميركي الفوري للعام الثالث على التوالي في عام 2025، إلا أن إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعت ارتفاع إنتاج النفط الخام من مستوى قياسي بلغ 13.2 مليون برميل يوميًا في عام 2024 إلى حوالي 13.6 مليون برميل يوميًا في عام 2025.

فيما يتعلق بالغاز، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية ارتفاعًا بنسبة 58 % في أسعار الغاز الفوري في عام 2025، مما سيدفع المنتجين إلى تعزيز أنشطة الحفر هذا العام، بعد أن دفع انخفاض الأسعار بنسبة 14 % في عام 2024 العديد من شركات الطاقة إلى خفض الإنتاج لأول مرة منذ أن أدت جائحة كوفيد19- إلى انخفاض الطلب على الوقود في عام 2020.

توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية ارتفاع إنتاج الغاز إلى 107.7 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2025، ارتفاعًا من 103.2 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2024 ومستوى قياسي بلغ 103.6 مليار قدم مكعب في عام 2023.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

6 دول أوروبية تدعو إلى التخلي عن حظر محركات الاحتراق في 2035

الاقتصادية

دعت ست دول في الاتحاد الأوروبي، من بينها إيطاليا بقيادة جورجا ميلوني، المفوضية الأوروبية إلى اقتراح تخفيف قواعد انبعاثات المركبات في التكتل الموحد، وذلك بهدف إيقاف الحظر الفعلي المزمع على محركات الاحتراق الداخلي والمقرر تطبيقه في منتصف العقد المقبل.

طالب رؤساء وزراء، من بينهم ميلوني ورئيس الوزراء البولندي دونالد توسك، بأن تسمح المراجعة المرتقبة لقواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بالسيارات الجديدة باستخدام السيارات الهجينة القابلة للشحن الخارجي، ومحركات إطالة مسافة القيادة، وتقنية خلايا الوقود حتى بعد عام 2035، وفقاً لرسالة موجهة إلى رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، واطلعت عليها "بلومبرغ" أمس.

أهداف المناخ

قال القادة في رسالتهم: "نحن عند نقطة تحول لكل من قطاع السيارات وصناعة مكونات السيارات في الاتحاد الأوروبي، وكذلك بالنسبة لعمل المناخ الأوروبي. نستطيع ويجب أن نحقق أهدافنا المناخية بطريقة فعالة، من دون القضاء على قدرتنا التنافسية في الوقت نفسه، إذ لا يوجد ما هو صديق للبيئة في صحراء صناعية".

تهدف الرسالة، التي وقعها أيضاً كل من رئيس الوزراء السلوفاكي روبرت فيكو ورئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، إلى التأثير على جهود المفوضية لإتاحة مرونة أكبر لصناعة السيارات الأوروبية. كما انضم رئيس الوزراء التشيكي بيتر فيالا ورئيس الوزراء البلغاري روزين جيليازكوف إلى هذا الطلب.

جرى تقديم مراجعة القواعد الحالية، التي كان من المقرر إجراؤها في 2026، إلى موعد أقرب بسبب التحول الأبطأ من المتوقع نحو السيارات الكهربائية، ومن المنتظر الكشف عنها خلال الشهر الجاري.

تسعى إيطاليا وألمانيا منذ فترة إلى تخفيف الحظر الوشيك على بيع السيارات الجديدة المزودة بمحركات الاحتراق الداخلي، في محاولة لحماية صناعاتهما من المنافسة الصينية، وضعف الطلب على السيارات الكهربائية مقارنة بالتوقعات، إضافة إلى الرسوم الجمركية الأميركية.

تكاليف أوروبا المرتفعة

وفي الوقت نفسه، تدفع تكاليف الطاقة والعمالة المرتفعة في أوروبا شركات السيارات إلى خفض الوظائف ونقل استثماراتها إلى أماكن أخرى. بينما أولت الحكومة الفرنسية الأولوية لسياسة "الأفضلية الأوروبية" للسيارات الكهربائية لتجنب خسائر وظائف محتملة.

تسعى شركات تصنيع مثل "ستيلانتس إن في" (Stellan-tis NV) و"فولكس واجن" و"رينو" للحصول على وضوح بشأن مستقبل هذا الحظر، بينما تخطط لاستثماراتها المقبلة التي تُقدّر قيمتها بمليارات اليورو.

قال القادة في رسالتهم المؤرخة في الرابع من ديسمبر الجاري: "إن التطبيق الكامل لمبدأ الحياد التكنولوجي أمر أساسي؛ إذ من الواضح أنه لا يوجد حل واحد سحري في مسار إزالة الكربون، وإن فرض حل تكنولوجي واحد يحد من البحث والابتكار والمنافسة البناءة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

وزير الطاقة القطري: الذكاء الاصطناعي يضمن الطلب المستقبلي على الغاز المسال

شكلت تصريحات وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري، سعد الكعبي، خلال «منتدى الدوحة 2025»، نقطة محورية في مناقشات المنتدى الذي افتتحه أمير البلاد، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في نسخته الثالثة والعشرين تحت شعار: «ترسيخ العدالة: من الوعود إلى واقع ملموس». وأكد الكعبي على رؤية متفائلة للغاية لمستقبل الغاز، مشدداً على أنه «لا قلق لديه على الإطلاق» بشأن الطلب المستقبلي بفضل الحاجة المتزايدة لتشغيل مراكز الذكاء الاصطناعي.

وأكد الكعبي أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سيظل قوياً بفضل تزايد احتياجات الطاقة لتشغيل مراكز الذكاء الاصطناعي، متوقعاً أن يصل الطلب على الغاز الطبيعي المسال إلى ما بين 600 و700 مليون طن سنوياً بحلول عام 2035. وأبدى في الوقت نفسه، قلقه من أن يؤثر نقص الاستثمار على الإمدادات المستقبلية للغاز الطبيعي المسال والغاز.

وقال الكعبي: «لا أشعر بأي قلق على الإطلاق بشأن الطلب على الغاز في المستقبل»، مُضيفاً أن الطاقة اللازمة للذكاء الاصطناعي ستكون مُحرّكاً رئيسياً للطلب. عند بلوغه كامل طاقته الإنتاجية، من المتوقع أن يُنتج مشروع توسعة حقل الشمال 126 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً بحلول عام 2027، مما سيعزز إنتاج قطر للطاقة بنحو 85 في المائة من 77 مليون طن متري سنوياً حالياً.

وأضاف أن أول قطار من مشروع «غولدن باس» للغاز الطبيعي المسال، وهو مشروع مشترك مع «إكسون موبيل» في تكساس، سيبدأ العمل بحلول الربع الأول من عام 2026.

وأكد الكعبي أن أسعار النفط التي تتراوح بين 70 و80 دولاراً للبرميل ستوفر إيرادات كافية للشركات للاستثمار في احتياجات الطاقة المستقبلية، مضيفاً أن الأسعار التي تتجاوز 90 دولاراً ستكون مرتفعة للغاية.

كما حذّر من كثرة العقارات التي تُبنى في الخليج، ومن احتمال «تشكُّل فقاعة عقارية».

الاتحاد الأوروبي

كما أبدى الكعبي أمله أن يحل الاتحاد الأوروبي مخاوف الشركات بشأن قوانين الاستدامة بحلول نهاية ديسمبر (كانون الأول).

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي، أعربت يوم الجمعة، عن بالغ قلقها تجاه التشريعين المعروفين بتوجيه العناية الواجبة لاستدامة الشركات، وتوجيه الإبلاغ عن استدامتها، اللذين تتعلق بهما مجموعة تعديلات رفعها البرلمان الأوروبي، مؤخراً، إلى المفاوضات الثلاثية. وأكّدت دول المجلس أن قلقها نابع من أن هذه التشريعات ستفضي إلى إلزام الشركات الكبرى، الأوروبية والدولية، اتباع مفهوم الاتحاد الأوروبي للاستدامة، وبتشريعات تتعلق بحقوق

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الإنسان والبيئة، وبتقديم خطط للتغير المناخي خارج إطار الاتفاقيات المناخية الدولية، كذلك الالتزام بتقديم تقارير عن الاستدامة حول آثار تلك الشركات، والإبلاغ عن ذلك، وفرض غرامات على التي لا تمتثل لهذا التشريع.

كما أعربت قطر عن استيائها من توجيه العناية الواجبة في مجال استدامة الشركات الصادر عن الاتحاد الأوروبي، وهدّدت بوقف إمدادات الغاز. ويتمحور الخلاف حول إمكانية فرض توجيه العناية الواجبة في مجال استدامة الشركات غرامات على المخالفين تصل إلى 5 في المائة من إجمالي الإيرادات العالمية. وقد صرّح الوزير مراراً بأن قطر لن تحقق أهدافها المتعلقة بالانبعاثات الصفرية.

من جهة أخرى، أطلق الكعبي تحذيراً بشأن النشاط العمراني في المنطقة، مشيراً إلى أن هناك «بناءً مفرطاً للعقارات في منطقة الخليج»، ما قد يؤدي إلى «تشكُّل فقاعة عقارية».

استراتيجية مالية منضبطة

من جهته، أكد وزير المالية القطري، علي أحمد الكواري، خلال المنتدى، قوة ومتانة المركز المالي للدولة. وأوضح أن التوسع المخطط له في إنتاج الغاز الطبيعي المسال سيعمل كعامل تخفيف رئيسي يقلل من تأثير أي انخفاض محتمل في أسعار النفط مستقبلاً. وأضاف أن السياسة المالية «المنضبطة» التي تتبعها قطر تمنحها مرونة كبيرة، مما يعني أنها لن تضطر إلى «اللجوء إلى أسواق الدين» لتلبية احتياجاتها من الإنفاق في أي مرحلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الواردات النفطية الروسية تهبط بنحو الربع الأسبوع الماضي

اندبندنت

أحمد مصطفى

ملخص
على رغم أن روسيا تُعرف بأنها من أكبر مصدري الغاز في العالم لكبر احتياطاتها منه، فإن دخل روسيا يعتمد بصورة كبرى على صادرات النفط ومشتقاته التي كانت تزيد سنوياً على الـ180 مليار دولار، لذا فإن أي انخفاض في عائدات تصدير النفط يؤثر في دخل البلاد أكثر من تأثير صادرات الغاز.

بعد تراجع عائدات النفط لأكتوبر (تشرين الأول) الماضي عن الشهر السابق له، تشهد روسيا مزيداً من التراجع في العائدات في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي حسب مجموعة البيانات والأرقام من مصادر مراقبة أسواق الطاقة.

وتوقعت وكالة "رويترز" انخفاض عائدات تصدير النفط والغاز الروسي عن الشهر الماضي بنسبة 35 في المئة مقارنة مع نوفمبر 2024.
وبحسب موقع "أويل برايس دوت كوم" يمكن أن تصل عائدات موسكو من تصدير النفط والغاز للشهر الماضي إلى 520 مليار روبل (6.6 مليار دولار) فحسب، مقارنة بأكثر من 15 مليار دولار لصادرات النفط ومشتقاته قبل أشهر، وإن كان يعود بعض ذلك الانخفاض الى انخفاض أسعار النفط، إلا أن هناك أيضاً تراجعاً في التصدير.

وعلى رغم أن روسيا تُعرف بأنها من أكبر مصدري الغاز في العالم لكبر احتياطاتها منه، فإن دخل روسيا يعتمد بصورة كبرى على صادرات النفط ومشتقاته التي كانت تزيد سنوياً على الـ180 مليار دولار، لذا فإن أي انخفاض في عائدات تصدير النفط يؤثر في دخل البلاد أكثر من تأثير صادرات الغاز.

وحسب تقرير "رويترز" انخفضت عائدات روسيا لأكتوبر الماضي إلى 13.1 مليار دولار، أي أقل بنحو 2.3 مليار دولار عن الشهر المقابل من العام الماضي.

كل تلك البيانات والأرقام قبل الـ21 من نوفمبر الماضي الذي بدأ فيه تطبيق أحدث حزمة عقوبات أميركية على النفط الروسي بحظر الاستيراد من شركتي "روزنفت" و"لوك أويل" اللتين تهيمنان على قطاع النفط في روسيا بنصيب أكبر من النصف.

العقوبات والتصدير
ومع بدء تطبيق العقوبات الأميركية الأخيرة في الثلث الأخير من الشهر الماضي خفض المشترون للنفط الروسي المشحون بحراً وارداتهم من الخام بنسبة 23 في المئة حسب بيانات "غلوبال كومموديتيز آت سي" التابعة لمؤسسة "ستاندرد أند بورز".

وحسب تقرير للشركة فإن أكبر المشترين، وهما الهند وتركيا، خفضتا الواردات النفطية الروسية بصورة واضحة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وحسب بيانات الشركة فإن موسكو شحنت 20 مليون برميل من الخام الروسي إلى الموانئ الأجنبية في الأسبوع المنتهي في الـ25 من نوفمبر الماضي، وهو ما يقل عن متوسط الأسابيع الخمسة السابقة عند 23.42 مليون برميل.

وظلت الهند أكبر مستورد للخام الروسي، إذ استقبلت موانيها نحو 12 مليون برميل في ذلك الأسبوع، لكنها كانت أقل من واردات الأسبوع السابق التي بلغت 16.6 مليون برميل.

إجمالاً انخفضت واردات النفط المشحون بحراً إلى منفذ "ريلاينس جامناغار"، الذي يضم أكبر مجمع في العالم لتكرير النفط، من 2.4 مليون برميل إلى 12.5 مليون برميل وفقاً لأرقام "غلوبال كومودیتیز آت سي".
أما الشحن إلى منفذ "نايارا"، الذي تديره "نايارا إنرجي" الخاضعة لعقوبات من الاتحاد الأوروبي، فانخفض بمقدار 6.3 مليون برميل أسبوعياً، وتزامن التراجع في كميات النفط المشحون بحراً التي تصل إلى المنافذ الهندية مع إعلان شركة "ريلاينس" في الـ20 من نوفمبر الماضي وقف أي واردات مستقبلية من الخام الروسي إلى مجمع "جامانغار" للتكرير.

كذلك انخفضت واردات تركيا من الخام الروسي، إذ استقبلت الموانئ التركية 500 ألف برميل من النفط من روسيا في الأسبوع المنتهي في الـ25 من نوفمبر الماضي، في أدنى مستوى للاستيراد خلال سبعة أشهر، في المقابل استقبلت المنافذ البحرية التركية ما يصل إلى 1.7 مليون برميل في الأسبوع السابق ونحو 4.6 مليون برميل من النفط الروسي في الأسبوع الأخير من أكتوبر الماضي.
وبمعدل شهري تواصل واردات تركيا من نفط روسيا التراجع من 11.4 مليون برميل في سبتمبر (أيلول) الماضي إلى 10.1 مليون برميل في أكتوبر الماضي إلى 6.4 مليون برميل في الشهر الماضي.

مصادر شراء أخرى
وعلى رغم الانخفاض في الواردات يظل منفذ "ريلاينس" الهندي أكبر مستورد للخام الروسي، يليه منفذ "نايارا" ثم منفذ "بينغانغ" في الصين، وهو جزء من مجمع "لونغكو" للبتروكيماويات.

ووفقاً لأرقام "كومودیتیز آت سي" لم يسجل وصول أي شحنات إلى المنافذ البحرية لمصفاة "توربـاس" أو مصفاة "ستار" في تركيا خلال الأسبوع المذكور، أما الصين فاستوردت 5.2 مليون برميل من الخام الروسي، وهو تراجع طفيف عن الأسبوع السابق الذي وصلت فيه الشحنات إلى 5.8 مليون برميل.

أما سنغافورة فاستوردت 800 ألف برميل إضافية من الخام الروسي وظلت واردات هونغ كونغ مستقرة عند 700 ألف برميل.

من المهم الإشارة إلى أن أغلب واردات النفط الخام الروسي لتلك الدول تدخل مصافي التكرير وتستهلك المشتقات في السوق المحلية، لكن غالبيتها أيضاً يعاد تصديره، وأن بعض مجمعات التكرير تلك تعيد تصدير المشتقات المكررة من الخامات الروسية إلى مشترين قد لا يشترون المشتقات المكررة من روسيا مباشرة، ذلك فضلاً عن هامش ربح المصافي في تلك الدول بالطبع.
وبالنسبة إلى صادرات المشترين للنفط الروسي فلم تتغير كثيراً في الفترة الأخيرة، فخلال الأسبوع الأخير من الشهر الماضي بلغت صادرات الهند من المشتقات المكررة 7.1 مليون برميل، وهي أقل قليلاً من متوسط التصدير في الأسابيع الخمسة السابقة عند 8.4 مليون برميل، وانخفضت صادرات تركيا من المشتقات الناتجة من التكرير بصورة طفيفة، لكن الصين زادت صادراتها من مشتقات البترول إلى 5.5 مليون برميل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مـن بين الـدول الـثلاث يعـد منفـذ "سـيكا" الهنـدي الأكبر في التصديـر، إذ شـحن 6 ملايين برميـل مـن المشـتقات المكـررة إلى دول في أفريقيـا والشرق الأوسـط وأوروبـا. كذلـك تصـدر المصـافي التركيـة والصينيـة المشـتقات المكـررة مـن الخامـات الروسـية إلى أوروبـا التي تحظـر الاسـتيراد مبـاشرة مـن روسـيا نتيجـة العقوبـات بسـبب حـرب أوكرانيـا.

وخلال الأسبوع المشار إليه صدرت الدول الثلاث 1.3 مليون برميـل مـن منتجـات التكريـر إلى دول أوروبـا، وهـو أقـل مـن الأسـبوع السـابق الـذي شـهد تصديـر 1.7 مليـون برميـل.

ما الذي يعنيه قرع ترمب طبول الحرب لقطاع النفط في فنزويلا؟

اقتصاد الشرق

في 11 نوفمبر، وصلت حاملة الطائرات "جيرالد آر. فورد"، الأكبر في العالم، إلى بحر الكاريبي ضمن عملية انتشار عسكري يقول الرئيس الأميركي دونالد ترمب إنها تهدف إلى مواجهة مُهربي المخدرات من فنزويلا. وتُعد هذه أكبر تعبئة عسكرية أميركية في أميركا اللاتينية منذ عام 1989.

نفذت الولايات المتحدة بالفعل سلسلة من الهجمات الجوية على قوارب في منطقة الكاريبي وشرق المحيط الهادئ تقول إدارة ترمب إنها كانت تُشغّل من قبل كارتيلات المخدرات، وقد لمّح الرئيس إلى أن البنتاغون سيصعّد الحملة لتشمل ضربات برية. وفي 29 نوفمبر، قال ترمب إنه ينبغي على شركات الطيران اعتبار المجال الجوي فوق فنزويلا ومحيطها مغلقاً.

ترمب يضغط على مادورو

تُعد الحملة جزءاً من جهد أوسع للضغط على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو للتنحي عن السلطة. وقد قال مادورو، إلى جانب زعماء إقليميين آخرين، إن هذا الحشد العسكري يشير أيضاً إلى خطط للاستيلاء على احتياطيات فنزويلا النفطية.

ورغم أن صناعة النفط في فنزويلا في حالة انهيار نتيجة لعقود من ضعف الاستثمار وسوء الإدارة، فلا تزال احتياطيات البلاد من النفط الأكبر في العالم.

ولم يُشر المسؤولون الأميركيون إلى نية في تنفيذ ضربات أو الاستيلاء على حقول النفط في البلاد. غير أن المخاوف الإقليمية لم تهدأ: إذ لطالما كان نفط فنزويلا في صميم العلاقة بين البلاد وواشنطن. فطوال معظم القرن الماضي، كانت الشركات الأميركية تُهيمن على إنتاج النفط الفنزويلي قبل أن يقوم الرئيس السابق هوغو تشافيز بتأميم القطاع.

وفي السنوات الماضية، اتهم القادة الفنزويليون الحكومة الأميركية باستخدام العقوبات والضغوط السياسية للتدخل في قطاع الطاقة في البلاد.

فيما يلي ما ينبغي معرفته عن قطاع النفط الخام في فنزويلا بينما تستمر العملية الأميركية.

هل يُرجح أن تهاجم أميركا أصولاً نفطية فنزويلية أو تستولي عليها؟

لا توجد أي مؤشرات من المسؤولين الأميركيين على أن منشآت النفط أو الغاز تُعد أهدافاً للضربات. وقال وزير الدفاع بيت هيغسث في 11 نوفمبر، عند إعلانه عن نشر حاملة الطائرات "جيرالد آر فورد"، إن الحملة العسكرية الحالية في منطقة الكاريبي تهدف إلى "عرقلة تهريب المخدرات وإضعاف وتفكيك المنظمات الإجرامية العابرة للحدود".

تستهدف العملية أساساً جماعتين إجراميتين ذواتا أصول فنزويلية وهما "كارتيل دي لوس سوليس" و"ترين دي أراغوا"، وكلاهما مصنّف كجماعة إرهابية. ووفقاً لتقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست"، فإن الأصول المرتبطة بالمخدرات، بما في ذلك المدارج غير القانونية، والمختبرات، والمستودعات التي يُزعم أنها تُدار من قبل "كارتيل دي لوس سوليس"، تُعد على الأرجح الهدف التالي للهجمات الأميركية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ما حالة صناعة النفط في فنزويلا اليوم؟
انخفض إنتاج النفط الخام في فنزويلا بأكثر من 70% منذ ذروته في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حين كانت تضخ أكثر من 3.2 مليون برميل يومياً. وتحتل فنزويلا الآن المرتبة الواحدة والعشرين بين منتجي النفط في العالم؛ ومن المتوقع أن تتجاوزها في السنوات المقبلة جارتها الصاعدة غيانا، وكذلك الأرجنتين، التي كانت تاريخياً منتجة صغيرة.

رغم وضع القطاع، تُعد صادرات النفط المصدر الرئيسي لإيرادات فنزويلا، فيما ركّز مادورو في السنوات الماضية على تنويع اقتصاد البلاد. ويأتي ما لا يقل عن 95% من الإيرادات الخارجية للبلاد من مبيعات النفط.

ما الذي تسبب في تدهور صناعة النفط في فنزويلا إلى هذا الحد؟
يعود انهيار قطاع النفط في فنزويلا إلى أوائل العقد الأول من الألفية، عندما جلبت الثورة الاشتراكية التي قادها تشافيز رقابة حكومية مشددة على القطاع، ما أدى إلى طرد الاستثمارات الأجنبية وتفشي الفساد وسوء الإدارة.

وقد جرى تأميم شركات غربية كبرى، من بينها "كونوكو فيليبس" (ConocoPhillips) و"إكسون موبيل" (Exx-onMobil)، بعد تعديلات قانونية جعلت شركة النفط الحكومية "بتروليوس دي فنزويلا" (Petróleos de Ven-ezuela) صاحبة الحصة الأكبر في مشاريعها المشتركة. فيما غادرت شركات أخرى، من بينها "توتال إنرجيز" (TotalEn-ergies)، البلاد طوعاً.

شملت إصلاحات تشافيز تفكيك نظام الجدارة في "بتروليوس دي فنزويلا" (PDVSA) وتوظيف عدد كبير من الموالين للحزب داخل الشركة. وتبع ذلك سلسلة من الحوادث التي طالت الأنابيب ومنشآت النفط، بما في ذلك انفجار في عام 2012 في مجمع تكرير كاردون، أحد أكبر المجمعات في العالم، ما أدى إلى انهيار الإنتاج وأجبر الدولة العضو في "أوبك" على استيراد الوقود لتلبية احتياجاتها. ورغم ارتفاع أسعار النفط الخام إلى أكثر من 100 دولار في منتصف العقد الأول من الألفية، فقد تعرض القطاع في البلاد لهزات إضافية بسبب قضايا غسيل الأموال واتهامات دولية طالت مسؤولين.

وهناك أيضاً دور الضغط الأميركي. فقد جعلت المشاركة الأميركية في صناعة النفط في البلاد لأكثر من 100 عام من فنزويلا واحدة من أقوى الحليفات الإقليميات لواشنطن. غير أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات مالية على "بتروليوس دي فنزويلا" في 2017، وعقوبات تشغيلية في عام 2019. وتحظر العقوبات معظم التجارة والتمويل المتعلق بالنفط مع الشركة، مع السماح ببعض الاستثناءات المرخصة. وقد زادت هذه القيود من تدهور منشآت الشركة، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التكنولوجيا الأميركية التي يُحظر الآن على الشركة استيرادها.

هل لا تزال هناك شركات نفط أجنبية تعمل في فنزويلا؟
نعم. تُعد شركة "شيفرون" (Chevron Corp) الأميركية، ومقرها هيوستن، آخر شركة أميركية لا تزال تعمل في فنزويلا، إذ تمتلك ترخيصاً من الولايات المتحدة يسمح لها بإجراء عمليات مشتركة محدودة مع "بتروليوس دي فنزويلا" لإنتاج النفط وشحنه إلى مصافي الساحل الأميركي على خليج المكسيك، وذلك بعد انسحاب شركات كبرى أخرى مثل "كونوكو"، و"إكسون"، و"توتال"، و"شل"، و"إكوينور" (Equinor ASA).
لا تزال شركات "ريبسول" (Repsol) الإسبانية، و"إيني" (Eni SpA) الإيطالية، و"موريل إي بروم" (Maurel et Prom SA) الفرنسية حاضرات أيضاً، وتشارك في مشاريع مشتركة للنفط والغاز مع "بتروليوس دي فنزويلا".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقد حالت العقوبات الأميركية دون توسع الحليفتين السياسيتين التقليديتين لفنزويلا، روسيا والصين، في شراكاتهما مع "بتروليوس دي فنزويلا". إذ نقلت شركة "روسنفت" (Rosneft) الروسية الحكومية المنتجة للنفط أصولها في البلاد إلى شركة بديلة لا تخضع للعقوبات، كحل قانوني بديل، بينما حافظت شركة "سي إن بي سي" (CNPC) الصينية المملوكة للدولة على وجود محدود في البلاد في السنوات الماضية.

ما الدول التي تُعد أكبر المشترين للنفط الخام الفنزويلي؟
تُعد الصين، وبفارق كبير، أكبر مشترٍ للنفط الخام الفنزويلي. وتُصدر فنزويلا نفطها إلى الصين عبر ما يُعرف بسفن "الظل" التي تُخفي مصدر النفط لتفادي العقوبات. وتشتري الصين النفط الفنزويلي من خلال مصافٍ مستقلة وصغيرة تُعرف بأسم "أباريق الشاي" (teapots)، تتمركز معظمها في مقاطعة شاندونغ الصينية.

علاوة على ذلك، تلبي الدرجات الثقيلة من النفط الفنزويلي طلباً محدداً على خام "الإسفلت" الكثيف في الولايات المتحدة، حيث تُصمم بعض المصافي خصيصاً لمعالجة هذا النوع من النفط.

هل سترتفع أسعار النفط إذا هاجمت الولايات المتحدة فنزويلا؟
على الأرجح لا. إذ قال فرانسيسكو مونالدي، مدير سياسة الطاقة في أميركا اللاتينية لدى معهد "بيكر" للسياسات العامة في جامعة رايس: "الهجمات المحدودة على أصول مرتبطة بتهريب المخدرات مثل المدارج أو المختبرات سيكون لها تأثير ضئيل على الأسعار". وأضاف أن "السوق ستستوعب ذلك سريعاً".

ويُعزى هذا الاستيعاب المحتمل إلى المساهمة المحدودة لفنزويلا في سوق النفط العالمية إذ تُمثل أقل من 1% من الإنتاج العالمي، وكذلك إلى فائض المعروض العالمي المرتقب من النفط وفقاً لتقديرات المحللين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فرق عمل سعودية مصرية للتعاون في مشاريع "نيوم"

اقتصاد الشرق

اتفقت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية مع شركة "نيوم" السعودية على تشكيل فرق عمل مشتركة لدراسة فرص التعاون، وفتح آفاق شراكة استراتيجية بين قطاع البترول المصري والمؤسسة.

الاتفاق جاء خلال زيارة وزير البترول والثروة المعدنية المصري كريم بدوي إلى السعودية بهدف زيادة مشاركة الشركات المصرية في أعمال تنفيذ مشروعات الطاقة والبنية التحتية التي تشهدها المملكة، وتعزيز الشراكة في مجالات البترول والتعدين.

بدوي أكد على حرص مصر على متابعة الفرص وتعزيز تواجد الشركات البترولية المصرية في تنفيذ مشروعات مدينة "نيوم"، والتي تُعد أبرز المشروعات الاقتصادية العالمية العملاقة في إطار "رؤية 2030"

"نيوم" تُعتبر المشروع الأكبر ضمن خطة المملكة لتنويع اقتصاد البلاد، وتصل استثمارات المرحلة الأولى من المشروع إلى 1.2 تريليون ريال. وبلغ إجمالي الإنفاق على البنية التحتية في مشروع "نيوم" حتى الآن نحو 140 مليار ريال، حسبما كشف كبير التنفيذيين في المشروع دينيس هيكي، أمام إحدى جلسات منتدى صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص 2025 في فبراير الماضي. وتبلغ مساحة "نيوم" 26.5 ألف كيلومتر مربع في شمال غرب المملكة وتضم مناطق: "ذا لاين"، "أوكساغون"، "تروجينا"، "مقنا" و"سندالة".

الوفد المرافق لوزير البترول المصري ضم رؤساء شركتي "بتروجت" و"إنبي"، ووكيل الوزارة للمشروعات، ونائب رئيس شركة "غاز مصر". وتجدر الإشارة إلى أن شركة "بتروجت" تشارك حالياً في تنفيذ أعمال ضمن مشروع "نيوم".

فرص التعاون في أعمال مشاريع "نيوم"

بحث وزير البترول والثروة المعدنية المصري مع أيمن المديفر الرئيس التنفيذي لشركة "نيوم" ومسؤولي الشركة فرص التعاون الممكنة بين قطاع البترول و"نيوم" في مشروعات الطاقة، خاصة التكامل في تنفيذ أعمال مشروعات الهيدروجين الأخضر، وفق بيان صادر عن وزارة البترول المصرية. كما تم استعراض بعض مجالات التعاون الصناعي والاستثماري التي يمكن أن تمثل أوجه للتكامل بين الجانبين في أعمال المشروع مثل الصناعات البتروكيماوية، ومواد البناء المتقدمة المستدامة، وصناعات تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

وتناول اللقاء كذلك بحث إمكانية التعاون بين هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية المصرية ومشروعات نيوم الصناعية لتأمين احتياجات المدينة من المعادن الاستراتيجية.

تُشكّل مدينة "نيوم"، التي أُعلن عنها عام 2017، جوهرة التاج في برنامج ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لتنويع اقتصاد أكبر دولة مُصدّرة للنفط في العالم، كما تُجسّد خطة تحويل تلك المنطقة النائية، الواقعة على ساحل البحر الأحمر شمال غرب المملكة، إلى مركز تكنولوجي مستقبلي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

أسباب ارتفاع صادرات أوبك+.. وحقائق حول نفط روسيا وفنزويلا والبرازيل

أحمد بدر

تشير بيانات حركة الإمدادات العالمية خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2025 إلى تغيرات لافتة في صادرات أوبك+ بما يعكس ضغوطًا متباينة في السوق، خصوصًا مع تزايد التوترات الجيوسياسية التي تؤثّر مباشرةً بمسارات تدفُّق الخام حول العالم، وتعيد تشكيل مسافات النقل وكلف الإمداد وتوازنات المعروض العالمي.

وفي هذا السياق، أوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن قراءة صادرات التحالف خلال الشهر الماضي تكشف عدم وجود فائض فعلي في السوق، إذ أظهرت البيانات انخفاضًا ملحوظًا في الإمدادات الروسية والقازاخستانية، مقابل زيادات من منتجين يمتلكون طاقة فائضة، ما يعكس ديناميكية داخلية معقَّدة في التحالف.

وتؤكد هذه القراءة أن الهبوط في صادرات بعض أعضاء أوبك+ لم يكن نتيجة قرارات إنتاجية فقط، بل جاء مرتبطًا بعوامل تقنية وهجمات استهدفت البنى التحتية وتقاطعات سياسية أثّرت في خطوط الأنابيب والموانئ، ما يدفع الأسواق إلى إعادة تقييم مستويات العرض الفعلي خلال الأسابيع المقبلة، استنادًا إلى هذه التطورات الحسّاسة.

ويشير تحليل الحجي إلى أن بيانات حركة السفن ومسارات الخام تكشف وجود أنماط جديدة في التجارة الدولية للنفط، إذ أدى تحول بعض الإمدادات إلى مسافات أطول إلى زيادة الشحن على الماء، بينما بقي إجمالي المعروض العالمي مرتبطًا بانخفاض صادرات دول رئيسة في أوبك+ مثل روسيا والبرازيل، في ظل ظروف تقنية وجيوسياسية معقَّدة.

جاءت تلك التصريحات خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدّمها أنس الحجي عبر مساحات منصة التواصل الاجتماعي "إكس"، وجاءت هذا الأسبوع بعنوان: "السياسة تستمر في تغيير اتجاهات تجارة النفط العالمية".

صادرات أوبك+ وتبدل مراكز الإمداد

أشار أنس الحجي إلى أن بيانات نوفمبر/تشرين الثاني 2025 تؤكد تراجعًا غير متوقع في صادرات روسيا وقازاخستان، رغم امتلاك الأولى حصصًا واسعة ضمن أوبك+، إذ تَسبَّب توقُّف الضخ قبل حادثة ضرب الميناء وإصابة خط كاسبي قزوين بخفض حادّ في الكميات المتجهة إلى الأسواق، ما أحدث فجوة واضحة في الإمدادات.

وأوضح أن الدول التي تمتلك طاقة إنتاجية فائضة داخل أوبك+ مثل السعودية والعراق والإمارات والكويت زادت صادراتها لتعويض النقص، إلّا أن حجم الخفض من روسيا وقازاخستان بقي مؤثرًا، خصوصًا بعد حساب تدفّقات النفط القازاخستاني الذي يُحتسب ضمن الصادرات الروسية نتيجة مروره عبر أراضي روسيا وموانيها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبيّن أن السؤال الأبرز الذي يثير قلق المتابعين يتعلق بتوقُّف روسيا عن ضخ النفط إلى الميناء قبل الضربة بأسبوع، وهو ما يفتح باب التساؤلات حول الجهة التي خططت للهجوم، وهل كانت موسكو تتوقعه، أم أن أطرافًا أخرى كانت على علم بعزم استهداف هذه المنشأة الحيوية؟

وأكد أنس الحجي أنّ تعدُّد استهداف السفن في البحر الأسود يضيف مزيدًا من الغموض، إذ طالت الهجمات ناقلات كانت فارغة وتنقل عادةً النفط الروسي، ما يثير تساؤلات حول هوية المنفّذين ودوافع إرباك مسارات الشحن، خصوصًا أن بعض العمليات وقعت قرب المياه التركية، بما يعقّد الموقف ويؤثّر في تجارة دول أوبك+.

ولفت إلى أن حادثة استهداف ناقلة قالت وسائل الإعلام إنها نفطية قبل أن يتبيّن حملها للزيوت النباتية، أعادت إلى الأذهان حالة الالتباس التي تكررت سابقًا في حوادث مشابهة، ما يضيف تعقيدًا على فهم التأثير الحقيقي للهجمات في صادرات أوبك+ وعلى تفسير الجهات المتورطة في التصعيد البحري.

وذكر أن هذه التساؤلات تعكس حجم الغموض الذي يواجه مراقبي أسواق الطاقة، إذ تؤدي التداخلات العسكرية والسياسية إلى ارتباك تدفُّق الخام وتغيير مسارات التجارة، ما يجعل بيانات أوبك+ الشهرية أكثر حساسية وأهمية في تقييم الوضع الحقيقي للمعروض خلال المدة المقبلة.

البرازيل والزيادة إلى الصين وتأثيرها في أوبك+

أوضح أنس الحجي أن وضع البرازيل خلال نوفمبر/تشرين الثاني يضيف بعدًا جديدًا لتحليل معروض أوبك+، إذ شهدت صادراتها انخفاضًا مدفوعًا بعوامل تقنية بعد زيادات كبيرة خلال أشهر سابقة، بينما استمرت في توسيع شحناتها المتجهة إلى الصين على حساب أسواق أخرى، خصوصًا الولايات المتحدة ودول أوروبا.

وبيّن أن المسافة الطويلة من البرازيل إلى الصين، التي تتجاوز 3 أضعاف المسار إلى الولايات المتحدة تقريبًا، أدت إلى زيادة حجم النفط على الماء في البيانات العالمية، وهو ما استغلّته بعض المؤسسات لتسويق فكرة وجود فائض، رغم أن معروض أوبك+ الفعلي لم يرتفع، بل انخفض نتيجة المتغيرات الأخرى.

وأشار إلى أن القراءة المتأنية لبيانات أوبك+ تكشف أن ارتفاع النفط على الماء لا يعكس زيادة في المعروض، بل يعكس تحولات جغرافية في وجهات الشحن، فزيادة الكميات المتجهة إلى الصين أدت تلقائيًا إلى ارتفاع عدد السفن العاملة دون أن يعني ذلك وجود فائض في السوق كما تدّعي بعض التقارير.

وأضاف خبير اقتصادات الطاقة أن الارتفاع في الشحنات البرازيلية إلى الصين جاء في وقت انخفضت فيه صادرات دول أوبك+ مثل روسيا لأسباب تقنية وجيوسياسية، ما يعني أن التوازن العام في المعروض تأثَّر بالسلب وليس بالإيجاب، وهذا ما يجب الانتباه إليه عند تفسير التقلبات الأخيرة في الأسعار.

وأكد أن بعض المؤسسات الإعلامية تحاول الربط بين زيادة النفط على الماء وانخفاض الأسعار، إلّا أن المعطيات الفعلية تُظهر أن تراجع صادرات أوبك+ هو السبب الرئيس لتغير مستويات المعروض، وليس زيادات حقيقية في الإمدادات، وهو ما يوضح الخلل في القراءة السطحية لهذه البيانات.

وختم بأنّ تراجُع صادرات البرازيل إلى جانب انخفاض الإمدادات الروسية يعززان فكرة أن أسواق النفط تعتمد بصورة كبيرة على مسارات التحالف داخل أوبك+، وأن أيّ تغيُّر في هذه التدفقات يؤدي إلى تأثيرات مباشرة في الأسعار بعيدًا عن التفسيرات الإعلامية التي تركّز على مؤشرات ظاهرية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فنزويلا وتصاعد المخاطر السياسية وتأثيرها في أوبك+

أشار أنس الحجي إلى أن الملف الفنزويلي يشكّل أحد أكثر العوامل تعقيدًا أمام تحالف أوبك+، خصوصًا بعد تزايد حدّة الضغوط الأميركية، إذ أعلنت إدارة ترمب تصنيف منظمات تهريب المخدرات في فنزويلا بصفتها إرهابية، ما يقيّد أيّ مفاوضات ويتيح استعمال القوة دون التزامات قانونية دولية.

وبيّن أن هذا التحول أدى إلى اختلاف واضح بين مواقف وزارة الخارجية والبيت الأبيض، إذ يُفضّل بعض المسؤولين التفاوض بينما تدفع أخرى باتجاه تشديد العقوبات، وهذا يجعل مستقبل صادرات فنزويلا داخل أوبك+ غامضًا، ويؤثّر في قراءة الأسواق لمستويات المعروض المحتملة خلال الأشهر المقبلة.

وأوضح أن لجوء الولايات المتحدة إلى منع الطيران فوق الأراضي الفنزويلية خلال ساعات قليلة بعد الإعلان يعكس جدّية التهديدات، مرجّحًا احتمال وقوع تطور عسكري أو أمني ما، خصوصًا بعد ملاحظة توقُّف الصين عن شراء النفط الفنزويلي لأول مرة منذ سنوات طويلة.

ولفت أنس الحجي إلى أنّ توقُّف الصين عن الاستيراد، رغم حصولها على الخام الفنزويلي بأسعار مخفضة ونوعية مناسبة، يعكس امتلاكها معلومات استخباراتية مبكرة حول احتمال حدوث تصعيد، ما جعلها أكثر تحفظًا على الإمدادات المرتبطة بالمخاطر، وهو ما يؤثّر في حجم المعروض داخل أوبك+ ويزيد الضبابية.

وأضاف أن التحول المفاجئ لنفط كندا من الغرب الأميركي إلى الصين، بعد أن كانت تعتمد على الإمدادات الفنزويلية سابقًا، أدى إلى نقص في المعروض بالولايات الغربية، وهو مثال واضح على كيفية تأثير القرارات السياسية في سلاسل الإمداد المرتبطة بعضوية دول داخل أوبك+.

واختتم الحجي تصريحاته بالقول، إن تفاعل هذه العوامل يفرض على أسواق الطاقة مراقبة دقيقة لما سيحدث في فنزويلا خلال الأسابيع المقبلة، إذ إن أيّ تصعيد قد يؤدي إلى تغييرات جوهرية في معروض أوبك+، ويعيد تشكيل خريطة الإمدادات العالمية، ويدفع الأسعار نحو موجات جديدة من التقلب.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.